

دور النخبة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية - لدول ما بعد الربيع العربي- The role of The Political Elite in The Period of transition management's states in the post Arab spring.

تاريخ الإرسال: 2019/06/13 تاريخ القبول: 2021/02/03

عائشة سالمي ، باحثة دكتوراه علوم ، جامعة وهران 2 ، selmi.aicha@univ-oran2.dz

الملخص:

إن النخب السياسية وما تملكه من سلطة اتخاذ القرارات في دولها يجعلها الفاعل الرئيس في إدارة المرحلة الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي، لاسيما بعد التحولات السياسية التي عرفتها بعض دول المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، والتي يؤكد واقعها باستمرار على محورية النخب السياسية والأدوار المهمة التي تضطلع بها. حيث أدى حراك الشعوب فيها إلى إسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة ودخول هذه الدول في مراحل انتقالية، والتي تعبر عن وضع مؤقت يلي وضع غير مرغوب فيه استمر لفترة طويلة ويسعى لتغييره عبر عمليات تغيير وتحول. فنجاح المرحلة الانتقالية مرهون بالأدوار الإيجابية التي تؤديها النخب السياسية، ذلك من خلال فتح حوار شامل مع جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاتفاق على خارطة طريق تنقل الدولة من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الترسخ الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: النخبة السياسية؛ المرحلة الانتقالية؛ التحول الديمقراطي.

Résumé

Les Élités Politiques, de part et à la mesure des pouvoirs de décisions qu'elles possèderaient, devraient être les principaux acteurs dans la direction de la transition démocratique dans ses pays. C'est surtout, ces dernières années, le cas des élites politiques des pays dits arabes. La réussite de la transition démocratique dépend de la capacité de ces élites d'ouvrir et de gérer un dialogue regroupant tous les acteurs politiques et sociaux sur la base d'une feuille de route en mesure de consolider l'état démocratique au terme de la phase transitoire.

Mots clés : les élites politiques ; la phase transitoire ; la transition démocratique

Abstract

The political elites and their decision-making power in their states, makes them the main actor in managing the transition process towards democratization, particularly after the political changes that some countries in the Arabic area went through in the recent years. This confirms that the central political elites play important part in their designated roles and led to people protesting in order to overthrow the ruling political systems. These countries were going through a transition phase which reflects the unwanted temporary situation that follows a long period of undesirable phase and seeks to change it through changing and transformation process. The success of the transition phase depends on the positive roles played by political elites, through an inclusive dialogue with all political and social actors and the agreement on a road map of the countries from the transitional phase to the democratic stabilization.

Key words: political elites; transitional period; democratic transition.

مقدمة

ومن البديهي أن تحدد الظاهرة المدروسة المناهج والمقاربات المناسبة لمعالجتها، فلنستطيع الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي، بغرض تفكيك المرحلة الانتقالية ومتطلباتها وتحليل الدور الذي تمثله النخب السياسية خلالها، من أجل الوصول إلى حقيقة عملية إدارة النخب السياسية للمراحل الانتقالية. من ناحية أخرى تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على مجموعة من المقاربات، أهمها، المقاربة النخبوية لكونه اقتراب يصلح للتعميم على كافة التنظيمات والمجتمعات البشرية مهما اختلفت درجة تقدمها أو تخلفها. والمقاربة الانتقالية التي تركز بدرجة أولى على دور النخب في المراحل الانتقالية قصيرة المدى، ولا تنظر إلى السيرورات التاريخية المركبة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة.

ولأجل الإحاطة بهذا الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا إلى محورين، محور مفاهيمي نحاول فيه بيان العلاقة بين النخبة السياسية والمرحلة الانتقالية، ومحور يشمل الدور الذي يجب أن تضطلع به النخب السياسية لأجل إدارة المرحلة الانتقالية.

المحور الأول: المرجعية المفاهيمية للنخبة

السياسية والمرحلة الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي

من الطبيعي أنه لا تخلو أية دراسة من إطار مفاهيمي يوضح المصطلحات المركبة والملتبسة، لذا كان حرياً بنا أن نتطرق بداية إلى المفاهيم المتعددة التي قدمت لمصطلح النخب، والتي تتعدد باختلاف وجهات النظر وتصورات المدارس الفكرية لهاته الظاهرة السوسيو سياسية، وكذا المقصود من المرحلة الانتقالية وضبطها ضمن الأطر المفاهيمية للانتقال الديمقراطي.

أولاً: مفهوم النخبة السياسية

من خلال تتبعنا للخلفية التاريخية لتطور مفهوم النخبة نجد أنه قد ظهرت بعض ملامح المفهوم تاريخياً في فكر "أفلاطون" الذي جعل النخبة الحاكمة من الفلاسفة وأهل المعرفة، إذ يعدّ "أفلاطون plato" المنظر لنموذج الحكومة مطلقة السلطات ذات الشكل الاستقراطي، وقد طرح بشأن ذلك الأسئلة التالية: من يجب أن يحكم؟ من الذي يدبر شؤون الدولة؟ الكثرة: الجماهير والفوغاء، أم القلة: النخبة والمنتخبين (karl popper, : http://bit.ly/2p00XM7) وان

ترتبط النخبة كظاهرة بالاجتماع البشري بما يحتويه من تفاوت واختلاف في توزيع مصادر القوة والنفوذ، وهو من شأنه أن ينعكس على تراتبية الأفراد ضمنه، مما يمنح الأفضلية للبعض ممن يحتكرون هذه المصادر من امتيازات تفوق من يفتقدون إليها. هذه الفئة ذات الامتيازات التي تشكل النخب (Elites) مقابل الجمهور (Mass) يجعل من المنظور النخبوي مدخلا أكثر صلاحية لتحليل وفهم النظم السياسية خصوصا تلك التي يؤكد واقعها باستمرار على محورية النخب السياسية والأدوار المهمة التي تلعبها خصوصا خلال عملية الانتقال الديمقراطي والمراحل الانتقالية ضمنه. وتتمثل أهمية المرحلة الانتقالية في أنها تشكل مسار الحركة ما بين القديم والجديد، فهي تشهد عملية متزامنة ومتوازية من الهدم والبناء وعليه فإن عملية إدارتها تتعلق بوضع النخبة السياسية لبرامج محددة ومشروع متكامل يتمحور حول إنجاح المسار الانتقالي والخروج بالدولة من الوضع الحرج للمرحلة الانتقالية والمضي نحو تحقيق الديمقراطية.

فإذا كانت الشعوب هي التي تنتفض لأجل تغيير الواقع غير المرغوب فيه، فإن النخب السياسية هي التي تصنع التاريخ بإدارتها الصحيحة للمرحلة الانتقالية وتعمل بذلك على تحقيق المبتغى وتجاوز مراحل الانتقال نحو النظام السياسي الديمقراطي. وفي ضوء ما تقدّم يمكن صياغة الإشكالية محور الدراسة كالتالي: ما الدور الذي تلعبه النخب السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي على غرار تلك التي شهدتها بعض الدول العربية بعد حراك 2010؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الفرضيات:

ترتبهن الإدارة الناجحة للمرحلة الانتقالية لعملية الانتقال الديمقراطي بتبني مشروع واضح وعقلاني من طرف نخبة سياسية تعي خطورة المرحلة وتعمل على فتح الحوار مع جميع الأطراف.

- الدور الذي تلعبه النخبة السياسية أثناء المرحلة الانتقالية يتأثر بظروف البيئة المحلية والدولية للمنطقة.

- المشروع الانتقالي المبني على أساس الديمقراطية التوافقية وتفعيل آليات العدالة الانتقالية والإصلاح المؤسسي، يكفل إنجاح إدارة المسار الانتقالي.

في مقابل هذا الرأي الذي يركز على النخبة السياسية ، نجد اتجاهها أكد فيه دُعواته على وجود أشكال متعددة من النخب؛ تعمل بشكل مشترك (نخبة عسكرية، نخبة اقتصادية وسياسية..). فالمجتمع - بحسب هذا الرأي - ينتج بالإضافة إلى نخب سياسية نخبا أخرى ، غير أن هذه الأخيرة لا تحظى بممارسة أدوار سياسية كبرى بل يظل تأثيرها في قضايا ومواقف هذا المجال محدودا. فنظرا لهذا التطور في مدلول مصطلح "النخبة" توسع هذا الأخير ليتجاوز نطاق العمل السياسي المباشر أو ممارسة السلطة والحكم ، حيث صار يشير حسب "انطوني غيدنز A.Giddens" إلى الفئات التي تصدر أي نوع من أنواع النشاط الاجتماعي". (لكريني ادريس، 2014، <http://bit.ly/2p2pZti>)

ثانيا: مفهوم المرحلة الانتقالية (Transitional Phase) والعوامل التي تحكم إدارتها

تحدث عملية الانتقال إلى الديمقراطية لعدة أسباب داخلية وخارجية ، والتي يتفاوت تأثيرها من نظام إلى آخر كما أن طبيعة الفاعلين وميزان القوة النسبي بينهم يلعب دورا كبيرا في تحديد الآلية أو الأسلوب الذي يتم به الانتقال ، وقد وجدت عديد الخبرات والتجارب للدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا في تاريخها السياسي كما اختلفت المراحل التي مرت بها نظرا لخصوصية كل تجربة ، وفي هذا الصدد يشير الدكتور "عبد الغفار رشاد القصي" إلى ثلاثة مراحل أساسية للانتقال الديمقراطي:

المرحلة الأولى وتمثل فيما قبل التحول ، إذ تحاول النخبة السياسية البقاء في السلطة مقابل تهديد مكانتها من المعارضة التي تلعب دورا في التأثير على النظام بما يمثله من امتيازات ومصالح. وقد يحدث أن تبرز انشقاقات داخل القوى المساندة للنظام ، فاتجاه إصلاحي وآخر متشدد وقد تتصاعد الضغوط من الجانبين داخليا وخارجيا ويقدم النظام تنازلات وتتوقف عملية انهياره على درجة تماسكه وقوة المعارضة وشدة تماسكها ، وكذا مقدار الضغوط الداخلية والخارجية وحدة الاستقطاب والصراع بين المعتدلين والملتزمين من النظام القائم. ويتوقع أن تؤدي التنازلات من قبل النظام إلى إصلاحات ولكنها قد تكون شكلية أو لتهديئة الأوضاع فقط ، وقد تبرز على شكل إصلاحات حقيقية والتي يمكن أن تتعرض للارتداد مرة أخرى بفعل سيولة الموقف أو استماتة النخب صاحبة الامتيازات والمصالح للبقاء في السلطة لمدة أطول ،

كان من الصعب أن يتوافر هذا الفيلسوف الذي يحكم أو كان من الصعب أن يتقبله الناس فانه من الضروري توفر الحاكم السياسي المتخصص كبديل له (مصطفى النشار، 1999، 86).

فقد جاء مفهوم النخبة ليسد الفراغ في لغة العلوم والسياسة ، إذ وجدت عديد المصطلحات التي لها معانٍ تقرب من ذلك على غرار مصطلح (القائد Leader) أو الزعيم ، والتي تعني الشخص البارز والنشيط في المجموعة تشكل القيادة (Leadership). (Daniel, Lerner, 2010) Harold, D Lasswell إلا أن المفهوم عرف تطورا من حيث مدلوله وطريقة طرحه ، حيث مثلت "النخبة السياسية" المقصد الأول للمنظرين بمصطلح "النخبة" والتي هي محور اهتمامنا في هذه الدراسة ، إذ نجد أن أغلب المفكرين قد ربطوا مفهوم النخبة أساسا بممارسة الحكم والسلطة وتقسيم المجتمع إلى أقلية حاكمة وأكثرية محكومة. فنجد "بوتومور Thomas Bottomor" قد قام بمحاولة لوضع تعريف للنخبة السياسية بعد دراسته التحليلية والنقدية لمساهمات منظري النخبة السابقين له ، فيقول: "إذا استعملنا الاصطلاح العام (النخبة) لتلك الفئات ذات الوظائف ، فإننا عندها نحتاج مصطلحا نطلقه على تلك الأقلية التي تحكم المجتمع ، وهي ليست فئة وظائفية بالمعنى الذي تستعمل فيه هذه الكلمة ، ولكنها في أية حال من الأحوال ذات أهمية اجتماعية عظيمة مما يجعلها جديرة بأن يكون لها اسم خاص مميز. سأستعمل هنا مصطلح موسكا Giovanni Mosca (الطبقة السياسية) للإشارة إلى كل تلك الفئات التي تمارس السلطة السياسية أو التأثير السياسي والتي تدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة السياسية وسأميز فئة صغرى ضمن الطبقة السياسية ، وهي النخبة السياسية الشاملة للأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في مجتمع ما في وقت من الأوقات". وقد أدى ظهور الحركة السلوكية في العلوم الاجتماعية والنقلة التي شهدتها حقل العلوم السياسية المقارنة ، إلى التركيز على البعد السلوكي القابل للملاحظة والتحديد في النخب السياسية ، حيث تعددت الإسهامات في ذلك من قبل "سوزان كيلر S.Killer" ، "بوتومور Thomas Bottomor" و"ويليام كورنهاوزر W. Kornhauser" و"سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset" وغيرهم (مُجد نصر عارف، 2002، 230).

لكن ما يميزها في الشكل أنها مرحلة وسيطة يستمر فيها الشكل التقليدي بالرغم من دخول مرحلة الحداثة. وعند السوسولوجيين الكلاسيك نجد أن الانتقالية قد تمّ التطرق إليها بشكل ضمني وغير صريح خاصة من طرف " كارل ماركس karl marx " و" إميل دوركايم David Émile Durkheim" وغيرهم وبزوايا نظر مختلفة في التحليل. (مُجد صفار، 2011، 184).

وخلال محاضراته التي ألقاها ضمن فعاليات المؤتمر السنوي للأبحاث الاجتماعية، حول: "نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية"، أشار المفكر "عزمي بشارة azmi bechara" (عزمي بشارة، 2014، 02) إلى أنه يصعب الحديث عن نظرية تاريخية خاصة بالمراحل الانتقالية عموماً، في هذه الحالة تُحدّد المراحل الانتقالية كمراحل لا تضبطها قوانين إعادة إنتاج الذات بل إنتاج الآخر، إذ ليس لها منطق داخلي ومنطقها مستمدّ من أقول ما انطلقت منه وبزوغ ما يليها وتعود إليه. وهي لذلك غالباً ما تكون عاصفة تتسم بالسيولة وعدم الاستقرار وانعدام اليقين ومعه الشعور بالأمن والثقة بما هو قائم؛ لأنّ ما كان يتلاشى وما سوف يكون لم يتّضح بعد.. غير أن المفكر "عزمي بشارة" لا يشير هنا إلى المرحلة الانتقالية بين نظامين أو بين حقبتين تاريخيتين بل عن مرحلة انتقالية من وضع قائم تتفق في تشخيصه أو نختلف إلى وضع مرجو أو مأمول يفترض أن مؤيديه على الأقل متفقون على تعريفه أو قادرون على التحاور حوله بعقلانية. فلا معنى لعبارة مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية إلا بوجود فاعلين متفقين على هدف بناء الديمقراطية وفعل تاريخي ثوري وإصلاح يقدّم إليها. (مُجد صفار، 2011، 09)

إذن، وكما هو متعارف عليه أن التحول الديمقراطي يشير إلى التحول والانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وهو بدوره عملية معقدة تشمل تحوّلًا في الأبنية، الأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية. فيقال أن النظام السياسي الذي يشهد تحوّلًا ديمقراطيًا من نظام غير ديمقراطي نحو نظام ديمقراطي انه يمر بمرحلة انتقالية. حيث تعدّ "المرحلة الانتقالية" بمثابة مرحلة وسيطة بين مرحلتين، الأولى هي مرحلة سقوط النظام، والثانية مرحلة استكمال الإطار الدستوري للدولة وترسيخ الديمقراطية (Consolidation Democracy) أو قد لا يتم ذلك وتظهر حالة شبه فوضوية أو العودة إلى التسلطية (نيفين مُجد توفيق، 2014، <http://bit.ly/2oVLfKW>)، أما

ومن ناحية أخرى قد تقوى قبضة الأمن ويستخدم النظام قدرته القمعية ضد المطالبين بالإصلاحات ليشتد الصراع إلى أن يتمّ إقرار التحول.

المرحلة الثانية: " المرحلة الانتقالية" وتعتبر دعامة الانتقال الديمقراطي، كونها مرحلة حساسة وتتسم بحالة من الشك والترقب وعدم اليقين إذ يتواجد آنذاك خليط غير متجانس من المؤسسات والأفراد والجماعات التي ترتبط بالنظام القديم وأخرى ترتبط بالنمط الجديد من مؤسسات وجماعات تسعى لتطبيق الديمقراطية هؤلاء يتقاسمون السلطة وتبرز ثنائية الصراع والوفاق بين الأطراف وبالتالي قد يرتفع سقف المطالب للديمقراطيين وتتسع حركة الاحتجاجات من المواطنين الذين ينتظرون إصلاحات وسياسات تخدم مطالبهم وتتزايد الرغبة والمطالبة بالديمقراطية الحقّة في الدولة عن طريق مثلاً إصلاح الانتخابات، الأحزاب أو المؤسسات الحيوية في النظام وضمان المحاسبة والمساءلة لشخصيات النظام السابق المتهمه بقضايا الفساد. في حين انه قد لا يستسلم فلول النظام السابق للأمر ويسعون لاستعادة السيطرة والتسلط، مما يفرض تكلفة عالية على المجتمع قد تدخله في دوامة حرب أهلية (عبد الغفار رشاد القصبي، 2006، 81-82)، أو الانقلاب على الشرعية الانتخابية والعودة لنقطة الصفر.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة " الترسّخ الديمقراطي" (Consolidation of Democracy) والذي يشير مفهومه من الجانب الواسع إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادراً على الاستمرار ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها. بمعنى أن الترسّخ يتضمن معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على النحو الذي يجعل من الصّعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه. وقد استخدم "أودونيل O'Donnell" مفهوم الانتقال الثاني (Second) Transition) للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية وهو حسب رأيه يشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطياً تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ. (Gerardo L. Munck, april 1994,362)

فإذا بحثنا عن مدلول مفهوم الانتقالية في معناه السوسولوجي، نجده يشير إلى المرحلة التي تسبق مرحلة التحول في المجتمع؛ وهي معروف عنها كمرحلة في تاريخ المجتمعات لا تطول زمنياً مقارنة مع مرحلة التحول أو التغيير.

- القضية في المراحل الانتقالية تتجاوز إقامة نظام ديمقراطي جديد محل النظام الاستبدادي السابق إلى صراعات على السلطة من ناحية، وصراعات على الدولة من ناحية أخرى، إذ تصبح هذه الصراعات أعمق وأعنف بين مختلف الأطراف. إذ قد يكون من الصعب تطبيق ما اسماه المفكر الهولندي (آرنت ليههارت Arend Lijphart) بالديمقراطية التوافقية (آرنت ليههارت، 2006، 08)، والتي تركز على حماية الأقليات والتمثيل الكامل لكافة فئات الشعب .

- تتأثر خلال المرحلة الانتقالية احتياجات ومطالب فئوية وعامة لا نهائية، وفي الوقت نفسه تواجه الدول حالة من تقلص الموارد، فالهدم والتفكيك أسهل وأيسر من البناء والتركيب بالإضافة كذلك إلى ما أسمته أدبيات الثورات بالـ Frustrated Expectations بتعبير (دانيل لينر D.Liner) (حيث تصبح نسبة المراد الحصول عليه مقلقة، مما يولد ثورة "الأمال المحبطة") (إيمان أحمد رجب، 2011، 09) والنتيجة عن البطء والتأخر في تحقيق الأهداف المرجوة من الانتقال إلى واقع آخر.، وهذا ينعكس بسدة على الفئات التي كانت أصلاً محرومة من حقوقها في ظل النظام السابق حيث تسعى لأن تلمس آثار التغيير بشكل سريع، وإن لم يتحقق ذلك نظراً لتعقيد المرحلة الانتقالية فإنه قد تكون هناك ثورة مضادة مدعومة من أفول النظام السابق مثل ما حدث في مصر في جويلية 2013 بعد انتخاب الرئيس السابق "محمد مرسي" .

- تؤدي التعارضات الخاصة ببناء النظام الجديد بكل مؤسساته التشريعية، التنفيذية، القضائية والأمنية في الحالات التي تنهار فيها تلك المؤسسات بشكل شبه كامل إلى الحاجة لوقت طويل، فيحدث نوع من الاستقطاب الشديد في المجتمع والارتباك من جانب الإدارة الانتقالية التي قد تفقد الإمكانيات والرؤية في اختيار السياسات المناسبة والقادة المؤهلين لقيادة المرحلة الانتقالية وهذا ما يضاعف من حجم الأعباء الملقاة على عاتقهم.

وتحكم إدارة المرحلة الانتقالية عدّة عوامل أساسية، يتمثل أهمها في الفكر أو التصور الذي تقوم عليه إدارتها والأهداف المراد تحقيقها والبرنامج الزمني المحدد لها وكذلك التركيبات السياسية والاجتماعية وسياسة التعامل مع رموز النظام السابق والتحديات الاقتصادية والموروث الثقافي للمجتمع، بالإضافة إلى حجم العنف الذي تشهده الدولة على إثر هذا التغيير وكذا التدخل الأجنبي في هذه الأمور وشكله. من ناحية أخرى يلزم إثبات حسن النية للمجتمع الدولي؛ لأجل

سيف الدين عبد الفتاح فيعرفها على أنها، "وضع مؤقت بعد وضع غير مرغوب استمرّ فترة طويلة من الزمن نسبياً يُرجى تغييره في سياق استشراف عمليات تغيير وتحول" (سيف الدين عبد الفتاح، 2014، <http://bit.ly/2FEcR7S>).

ثالثاً: مظاهر المرحلة الانتقالية والعوامل التي تحكم

إدارتها

انطلاقاً مما لوحظ ضمن مختلف الأحداث التي سبقتها بعض الدول العربية بعد سنة 2010 على غرار كل من تونس ومصر، فإنه يمكن القول أن من سمات هذه المرحلة اختلال توازن القوى والتحالفات القائمة، ما يقود إلى صراع على النفوذ بين مختلف القوى والأطراف، قد يؤدي إلى اضطرابات تهدف الأطراف من خلال إثارها إلى التحكم بقواعد اللعبة، ويمكن أن تأخذ هذه الاضطرابات أشكالاً مختلفة، سياسية أو أمنية أو عسكرية أو فكرية، كما تتسم هذه المرحلة بظهور العنف بدرجات متفاوتة لاسيما بوجود الصدمات بين التيارات الإسلامية والعلمانية. أما على الصعيد الاقتصادي فيمكن ملاحظة أن القوى الاقتصادية والمالية والتي كانت مستفيدة من الوضع السابق تسعى إلى دخول اللعبة في هذه المرحلة في محاولة للتأثير في رسم شكل الحكم القادم بما يحقق لها أكبر قدر من المصلحة ونلاحظ هذا الأمر جلياً في مصر نظراً للوزن السياسي لرجال الأعمال وكذا الامتيازات الاقتصادية التي تحظى بها القوات العسكرية. (نوفل أحمد سعيد وآخرون، 2012، 39-42)

فيمكن القول أن المراحل الانتقالية تعرف عديد

المظاهر المقلقة، التي يمكن إيجازها فيما يلي:

-استغراق المراحل الانتقالية فترات طويلة، بفعل بطء أو ارتباك الخطوات المتخذة، أو سيطرة الصراعات على أجنحة الحراك، وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أن الحركات الاحتجاجية تعرف على أنها عبارة عن " أشكال متنوعة من الاعتراض تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن رفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها...وقد تتخذ أشكالاً هادئة أو هبات غير منظمة. وبالتالي يؤكد البعض أن الفعل المستمر هو الذي يؤهل الممارسة الاحتجاجية للانتهاء مفهوماً إلى الحراك الاجتماعي وإذا غاب الفعل المستمر فإنه يحول دون ضمها إلى المفهوم. (اشتي فارس، 169، 2014)

السيولة وغياب الأطر القانونية الصارمة حيث أن السعي لبناء النظام السياسي الجديد بأطر ديمقراطية يتطلب بالضرورة تجديدا قانونيا ملائما، ذلك أن ممارسة الديمقراطية لا تتم إلا وفق قواعد محددة تنظم عملية الصراع والتنافس. (فؤاد الصلاحي، 2009، 211)

- بروز الثنائيات المتصارعة، فحسب تعبير الدكتورة هناء عبيد أن بعد سقوط النظام القديم وبالخصوص عن طريق آلية الانتقال من الأسفل، فانه تبرز قضايا تشكل تحديا للمرحلة الانتقالية وتؤدي إلى انقسام الرأي العام حولها، منها:

- ثنائية الاستقرار-الفوضى: فالثورة وبعدها فعلا فجائيا يهدف إلى التغيير الجذري ويتعرض لمنظومة من المصالح والقيم والترتيبات ويهدمها، تؤدي إلى تفجر تلك الثنائية بين القديم والحديث والاستمرار والانقطاع والاستقرار والفوضى، غير أن هذا الموضوع اعتبر كمبرر تستخدمه بقايا النظام القديم لتخويف المنادين بالتغيير من مآلاته، فالنظم السلطوية معروف عنها تتسم بمبادلة تقليدية بين الأمن أو التغيير.

- ثنائية الفئوي- السياسي: إذ نجد أن التحليل الماركسي للثورات يركز على الأساس الاجتماعي-الاقتصادي، في حين نجد مفكرين آخرين يحذرون من المزج بين المطالب السياسية والاجتماعية أو ما يطلق عليها بالمطالب الفئوية، على غرار " حنة ارندت" التي عدت أن الخلط بين المجال الثوري السياسي والذي هدفه الأساسي هو ممارسة الحرية، وبين المطالب الاجتماعية والاقتصادية، من شأنه الأضرار بالثورة والانتقال الديمقراطي. (حنة ارندت، 2008، 23) في حين نجد انه في العديد من النماذج التي عرفت مرحلة انتقالية في تاريخها السياسي دورا كبيرا للمطالب الفئوية والتي ساهمت بشكل كبير في نجاح العملية.

- ثنائية الهدنية -الدينية: يمكن ملاحظة هذه الثنائية بشكل واضح في تجارب الانتقال للدول الإسلامية والتي قد وجدت القوى الانتقالية صعوبة في صياغة خطابات وطنية تندمج فيها كل الفصائل ذات المرجعية الدينية والتوجهات الليبرالية للثوريين، هذا الأمر يستعصي حله لأنه يشكل إعادة طرح للعلاقة بين الدين والدولة ولا يتسع المجال هنا لإيفائه حقه. (هناء عبيد، 2011، 48-49)

اكتساب الشرعية محليا ودوليا بالإضافة إلى احترام الالتزامات الدولية للنظام السابق والعمل على تهيئة المجتمع الدولي للاعتراف بترتيبات ما بعد المرحلة الانتقالية.

المحور الثاني: دور النخبة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية

يمكن القول أن دور النخبة يظهر جليا في عملية الانتقال الديمقراطي ككل، وليس عقب الحراك والمظاهرات والانتفاضات فحسب. حيث تلعب النخب حتما دورا في العلاقة بين السلطة والمجتمع. إذ أنه خلال عملية الانتقال الديمقراطي، ينتقل دور المؤسسات للأفراد - أي النخبة- لأن المؤسسات تقابل بالرفض من الشعب، وهنا تقوم النخبة بحلقة وصل بينهما، فالصلات بين النخب والجماهير غالبا ما تكون حاسمة في الفترات الانتقالية (Scott, Mainwaring, 10 novembre 1989) وفي هذا السياق يشير الدكتور صفار إلى ماهية المرحلة الانتقالية في سياق تجواله المعرفي في المدارس الفكرية الماركسية ونظرية لينين ونظرية هنتغتون للتحول الديمقراطي بأنها المرحلة التالية التي استطاعت بها النخبة الاستيلاء على الحكم وهي ليست بمرحلة صراع للوصول إلى السلطة (دعاء الجهيني، 2014، <http://bit.ly/2FFjUNO>) فعقب انهيار النظام السياسي تحدث حالة الفراغ السياسي والقانوني إلى أن تستطيع النخبة السياسية الجديدة السيطرة على المؤسسات القمعية لضمان إحكام سيطرتها على الدولة. (امل حمادة، 2008، 46)

أولا: التحديات التي تواجه النخبة السياسية خلال المرحلة الانتقالية

تعاني المجتمعات في المراحل الانتقالية ضمن مسار الانتقال إلى الديمقراطية، جملة من التحديات قد تؤثر سلبا على سيرورتها وتحقيق المبتغى.

أ- تحديات داخلية

إذ تعدّ مسألة سيولة التنظيم السياسي والتحالفات المتغيرة داخله وخارجه من أبرز التحديات التي تشهدها المجتمعات في هذه المراحل؛ مما يستوجب تحديد خارطة طريق تتمتع بالقبول الواسع خلال فترة اللااستقرار، ثم بناء حكومة تتمتع بقدر كاف من الثقة والدعم الشعبي (مُجد محي الدين، 2011) فصعوبة التوافق العام على المسائل السياسية الكبرى المتعلقة بمسار الدولة وهويتها في ظل تنامي حالة

طريق احترام القوانين والأعراف الدولية خاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان ، وكذلك احترام المعاهدات الإقليمية والدولية التي وقعها النظام السابق بما لا يتناقض ومصالح الشعب ، والتوجه لإلغاء ما يريد الشعب إلغاءه بالوسائل القانونية بعد وصول السلطة المنتخبة شعبياً إلى سدة الحكم. (متروك بن هابس الفالح ، 1999 ، 25)

ثانياً: استراتيجيات إدارة المرحلة الانتقالية

تتعلق إدارة المرحلة الانتقالية بوضع النخبة السياسية الانتقالية لبرامج محددة لتحقيق الإنجاز في ثلاثة ملفات ملحة تشكل البنية الأساسية لعملية الانتقال:

- تعزيز مشروعات تنموية قاطرة ومحركة لعجلة الإنتاج من خلال وضع برنامج وطني اقتصادي واجتماعي للنهوض بالمشاريع التنموية في الولايات المهمشة والفقيرة. (عبد الله تركماني ، 2013)

- عودة الأمن والاستقرار المجتمعي ؛ بمعنى القدرة على المبادرة بسياسات عامة تؤمن الضمانات لإنشاء قاعدة عريضة للمواطنة قائمة على المساواة والاستيعاب الاجتماعي وتكفل للأقليات الحماية من أية ممارسة دكتاتورية من الأغلبية (رحال بوبريك ، 2014 ، <http://bit.ly/2HlijeW>). ومحاولة خلق جوّ من الوفاق والذي يتطلب القطع مع المنهجية القديمة المبنية على الانغلاق والتعصب ورفض الآخر. ولعل أحد مداخل هذا الوفاق التاريخي يكمن فيما يعرف بـ "الديمقراطية التوافقية" كما أشرفنا آنفاً ، والتي تتيح للنخب السياسية التعاون فيما بينها ، وعن طريق هذا التعاون يتم صيانة استقرار النظام في المرحلة الانتقالية المتوافق عليه كما يفرض هذا التوافق إلى سمة أخرى هي الفعالية ، إذ بدون فعالية لا يمكن لأي نظام أو أي مشروع أن ينجح.

- إعلان جدول زمني للانتقال السياسي وتسليم السلطة للمدنيين: وذلك للدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في أنظمة الدول النامية وفي عملية صنع القرار السياسي وسعي المؤسسة لتميع الحدود بين الدور العسكري للمؤسسة ودورها السياسي الذي تضطلع به في أثناء هذه المرحلة الاستثنائية ، لذلك يعد حياض الجيش أو عزله وعدم تدخله في العملية السياسية ركناً أصيلاً لضمان تحول ديمقراطي ناجح ، وفي هذا الصدد أكد " لاري دايموند Larry Jay Diamond" أن من أهم شروط تعزيز الديمقراطية خضوع الجيش خضوعاً كاملاً للسيطرة المدنية والالتزام التام

فالمتعرف عليه أن أهم ما تواجهه المرحلة الانتقالية من تحديات هو إنهاء المرحلة الانتقالية والوصول لمرحلة الاستقرار ، وذلك عن طريق إنجاز الوثائق الداخلي وإنهاء حالة أزمة الثقة بين مختلف القوى السياسية المشاركة في التغيير ، والتواصل الجيد مع مكونات الشعب المتعددة بما في ذلك بقايا النظام السابق ، إضافة إلى محاكمة المسؤولين المتورطين في ارتكاب جرائم ضد المندوبين بالتغيير ومحاكمتهم ضمن ما يحدده القانون بمعنى تحقيق العدالة الانتقالية وإنشاء الهياكل أو اللجان المتخصصة في ذلك. (مجد صفار ، مرجع سابق ، 25)

تواجه كذلك المرحلة الانتقالية ضرورة تحريك الاقتصاد وتفعيل سياسات العدالة الاجتماعية وتعزيز مشروعات تنموية محركة لعجلة الإنتاج وضرورة تحسين آليات توزيع الدخل ، بحيث لا يكون هناك تهميش لأية شريحة اجتماعية وبالخصوص الفئات التي لا تجد من يمثلها في دوائر صنع القرار ، كون أن أحد الدوافع التي ساهمت في الرغبة بالإطاحة بالنظام القديم هي غياب العدالة الاجتماعية وتدني مستوى المعيشة واحتكار الفئات المسيطرة للموارد. من ناحية أخرى تواجه المرحلة إشكالات أمنية تتطلب الحذر من حالة الانفلات الأمني التي قد تثيرها بعض الجهات. (سيف الدين عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره)

ب- تحديات خارجية

أما على الصعيد الخارجي ، فإنه يجب الحذر من التدخل الخارجي في هذه المرحلة لأنّ الدولة تكون منكشفة وغير مستقرة تماماً وحتماً ستحاول أطراف أجنبية فرض رؤاها وسياساتها على النخب الانتقالية - النخب التي تسير المرحلة - ، إذ أن الإطاحة بالنظام القديم قد يكون مهدداً لمصالح الدول الأجنبية في الدولة. كما أن بعض القوى الدولية ليست من مصلحتها أن تقام ديمقراطية في الدول الأخرى حتى تحافظ على قوتها وسيطرتها على مواردها وتتحكم في المواقع الإستراتيجية التي تشغلها هذه الدول ، فبعض الأيدي قد تسعى لتغذية الصراعات الداخلية عن طريق دعمها السري بالسلح مثلاً ، أو عن طريق الدعم والتمويل لمؤسسات المجتمع المدني ، وكذا محاولتها فرض نخبة سياسية تخدم مصالحها في المنطقة.

غير أن هذا الأمر لا يعني التهرب من التفاعل مع القوى الخارجية وإنما لأجل اكتساب الشرعية الدولية عن

التوافقية كما أشرنا سابقا بعد مساهمات المفكر الهولندي (أرنت ليههارت Arend Lijphart) والذي يعدّ من أوائل المنظرين لها وعدّها نظرية للحكم الديمقراطي في مجتمع متعدّد، فالنخب في هذا المجتمع تتعاون بالرغم من الاختلافات القطاعية الفاصلة بينهم، لان التصرف خلاف ذلك يعني استنزال العواقب المتنبأ بأنها من سمات المجتمع التعددي. (شاكر الأنباري، 2007، 37)

لذا فإن المطلّع على مختلف التجارب، يلاحظ أنه قد اعتمدت غالبية الدول التي شهدت مراحل انتقالية في تاريخها السياسي، آلية الديمقراطية التوافقية، وذلك نظرا لعدم توفر البنية الذاتية والموضوعية لتحقيق ديمقراطية شاملة، كنتاج طبيعي عن غياب القوانين والتشريعات والآليات والمؤسسات المناسبة لانتخابات حرة ديمقراطية، وعدم التمكن من التأسيس لها بشكل قانوني في المرحلة الانتقالية. وفي هذا السياق يمكننا عدّها في هذه المرحلة كديمقراطية انتقالية؛ تمثل الأداة الأساسية للتحويل نحو الديمقراطية وذلك من خلال تأسيس مجلس أو تحالف انتقالي مؤقت يقوم بقيادة المسار الانتقالي وتمثيل الشعب في المفاوضات والحوار الوطني للإجماع على أهداف الحراك واستراتيجياته.

حيث أن كافة مؤسسات النظام لن تكون قادرة على الاستمرار في إدارة البلاد، مما قد يعرضها إلى فراغ تشريعي وقانوني ومؤسسي، وعليه سيكون من الضروري في المرحلة الانتقالية العمل على بناء المؤسسات القادرة على إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية، المؤسسات القادرة على احترام حقوق الإنسان وتوفير العدالة الاجتماعية لكافة مواطنيها، وهذا يحتاج في هذه المرحلة إلى تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية المناسبة للانتخابات الحرة الديمقراطية، وتعديل، على الأقل مؤقتا للدستور، وتشكيل الأحزاب السياسية، وبناء المؤسسات الديمقراطية لتعبيد الطريق نحو الديمقراطية الحقّة. (نادية حسن عبد الله، 2011، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=273>)

(747)

ورغم ذلك، لا يجوز عدّ "الديمقراطية التوافقية" كشكل نهائي للديمقراطية، وإنما هي في نظر عديد المفكرين، قد تمثل أفضل شكل تاريخي لإدارة الصراع السياسي في لحظة من اللحظات، لكنها تصيح في لحظات أخرى أسوأ آلية لإدارة مؤسسات الدولة التشريعية والدستورية، لأنها تتضمن

بالقواعد الدستورية القائمة ذلك أن المؤسسة العسكرية كثيرا ما فرضت تحديات على تجارب التحول الديمقراطي في كثير من دول العالم، حيث أدى تمسك العسكر بالعمل السياسي إلى عرقلة بل وانتكاس الكثير من تجارب التحول الديمقراطي. (شيماء حطب، 2012، 476)

من جانب آخر يجب تبني دستور جديد، بحيث يكون الإجماع واضحا على الحاجة إلى دستور جديد متسق النصوص ومؤسس لنظام ديموقراطي قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار يتم النظر إلى التعديلات الدستورية بعدّها انتقالية وكمقدمة لهذا الدستور، مع الاتفاق على تكوين لجنة أو هيئة تأسيسية لكتابته قبل عرضه للاستفتاء. بالإضافة إلى توقيت وجدولة وترتيب إجراء الانتخابات (البرلمانية والرئاسية) مسألة لا بد من تحديدها بدقة وبعد حساب كافة التداعيات.

ولربما من أهم ما استخلصه الأكاديميون الدارسون لتجارب بلدان أوروبا الشرقية التي أسست لعملية الانتقال نحو نظم ديمقراطية حلت مكان النظم المتسلطة، والتي بذلك أسست لنظم ساعدت في بناء مؤسسات قادرة على إدارة البلاد وتحولها نحو الديمقراطية هو قيام هذه الدول خلال المراحل الانتقالية التي شهدتها نحو الديمقراطية؛ بالمرور بثلاث مراحل أساسية يمكن أن نحددها كالتالي: الأولى الديمقراطية التوافقية والتي تعدّ مرحلة تحضيرية من خلال تشكيل مجالس وتحالفات لقيادة الحراك. الثانية؛ تمثلت في العدالة الانتقالية، والتي تتضمن تعزيز وتحضير البيئة التشريعية والقانونية وضخ الممارسات الديمقراطية إلى الحياة اليومية. وثالثا؛ نجد أن النخب يستلزم أن تتبع القواعد والإصلاحات الديمقراطية القادرة على إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية، ضمن إطار الإصلاح المؤسسي لمختلف الهياكل المسيرة لشؤون الدولة ولا سيّما الرسمية منها. (نادية حسن عبد الله، 2011،

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27>

(3747)

أ - الديمقراطية التوافقية

تعدّ الديمقراطية التوافقية أو كما يطلق عليها البعض بالديمقراطية التكاملية أحد وأبرز نماذج الديمقراطية الحديثة والتي ظهرت كنموذج لمعالجة بعض المشكلات والأزمات التي تعاني منها عديد دول العالم. وقد برزت فكرة الديمقراطية

السياسي داخل الدول السائرة نحو الديمقراطية، إذ تهدف إلى معالجة ارث القمع السياسي والملاحقات الأمنية للنشطاء السياسيين، كما أن المسألة الأكثر حساسية في موضوع العدالة الانتقالية، تتعلق بالمساءلة وما يترتب عليها؛ والتي تتخذ طرقاً مختلفة للوصول إلى الحقيقة وتعويض الضحايا.. من ناحية أخرى ينبغي تعزيز دور المجتمع المدني الذي يمكن أن يكون شريكاً فاعلاً ومكملاً للدولة في مشروعها العدالي.

وتحقيق العدالة في هذا السياق ثوريا لا يعني الانتقال من سلالة من الحكام إلى سلالة أخرى، وإنما نعني به الانتقال من آليات في ممارسة الحكم إلى آليات أخرى أفضل. والعدالة بهذا الشكل لا تتحقق إلا بقيام دولة القانون، تلك التي تجمع في الآن ذاته بين الحقوق والواجبات، وتضمن التوازن بينها، لأن الواجب الذي لا يقابله حق يتحول إلى قهر، والحق الذي لا يقابله واجب يتحول إلى فوضى وانحلال. ودولة القانون وحدها هي التي تنجح في تجنب القهر والفوضى معا وهي "المدينة الفاضلة" للعصر الحديث، وينبغي أن تكون الهدف الأسمى في الإصلاحات التي يجب أن تتضمنها المراحل الانتقالية. (فؤاد صلاحي، 2014، 112)

هذا وبالإضافة إلى العديد من التساؤلات المهمة التي تحتاج الأنظمة السياسية العربية أن تتفق حولها، فهي بحاجة لتعريف النمو الاقتصادي العادل، تحديد مرتكزاته، وإنشاء آلية لقياس درجة تحقيق العدالة الاجتماعية في العالم العربي بشكل دقيق، بمعنى أدق؛ قياس درجة مطابقتها للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للعدالة الاجتماعية. كما يجب أن يهتم المتخصصون بكيفية إدماج فكرة العدالة الاجتماعية بشكل فعال في السياسات العامة وتطبيقها بشكل عملي، وكيف يمكن الضغط والمتابعة لتطبيق ما نصّت عليه الدساتير من مبادئ على الأرض بشكل عملي.

ج- الإصلاح المؤسسي أثناء المراحل الانتقالية

من الضروري أن تتبنى الدول التي تشهد مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية، إصلاحات تشمل مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بعيدة المدى. ويجب التركيز خلال ذلك على كيفية إعادة بناء الثقة بين هذه المؤسسات والشعب، بحيث يتوجب إعادة هيكلة مؤسسات الدولة لاسيما تلك التي كانت متواطئة في أعمال العنف

بكل تأكيد مآزق التي تحمل من داخلها القدرة التعطيلية الدائمة لصالح أحد أصحاب الفيتوات الكثيرين والعديد من، ما ينتهي بالدولة إلى الشلل الدائم وعدم قدرتها على الاستجابة لطموحات مواطنيها، وعندما لا يحمل النظام صفة القدرة على المرونة والتغير من داخله وبالوسائل السلمية فإنه سيتفجر من داخله بكل تأكيد استجابة للحراك الدينامي الاجتماعي والسياسي المستمر وعندها يدخل النظام من جديد في دوامة من البحث عن "ميثاق تعاقدي" جديد يستجيب للتوازنات السياسية المستجدة والمتغيرة.

ومنه يمكن القول أن مبدأ "الديمقراطية تصحح نفسها بهزيد من الديمقراطية" يكاد يكون قاعدة ذهبية في انطباقه على "الديمقراطية التوافقية" التي لا بد من عدّها كمرحلة انتقالية وليس كحل نهائي (رضوان زيادة، 2006، 65). ولتحقيق انتقاليته لا بد وخلال عملية بنائها من توازيها مع عملية تاريخية تتمثل فيما يسمى "العدالة الانتقالية" التي تتيح للدولة إمكانية إعادة تأسيس شرعيتها على أسس جديدة قائمة على أساس العدالة واحترام القانون وبناء المساواة بين جميع المواطنين في الواجبات والمسؤوليات والحقوق، وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

ب- العدالة الانتقالية

فالقناعة الراسخة لدى النخب السياسية العربية أن موضوع العدالة الانتقالية من أهمّ التحديات التي يتعيّن على المجتمعات العربية رفعها، لكونها من أفضل المقاربات التي ابتدعتها تجارب شعوب العالم إلى حدّ الآن، لإنجاح مرحلة الانتقال من أنظمة الاستبداد إلى الأنظمة الديمقراطية بما توفره من آليات ومفاهيم ومناهج لكشف الحقيقة ومحاسبة المذنبين وضمان عدم الإفلات من العقاب وردّ الاعتبار للضحايا وجبر أضرارهم.

غير أنه ورغم تعدد هذه الحالات واختلافها، فإن إيجاد مبادئ مشتركة خاصة بالمنطقة العربية من شأنه أن يساعد البلدان التي تشهد مراحل انتقالية في تاريخها السياسي، إذ أنه لا يمكن اختزال التحول الديمقراطي في مشاريع دساتير جديدة أو إجراء الانتخابات، بل الأجدر إتباع نهج أوسع نطاقاً في المحاسبة على الماضي والملاحقة الجنائية والانتصاف للضحايا، وإصلاح المؤسسات الرئيسية.

فالعدالة الانتقالية ترتبط بمرحلة هامة من تاريخ الحياة السياسية للدول، بحيث تعدّ وسيلة لتجاوز الجمود

التاريخ بإدارتها الصحيحة للمرحلة الانتقالية عقب هذه الثورات، و يجدر الإشارة إلى أن دور النخبة السياسية في الحركات التي شهدتها بعض الدول العربية بعد 2010 لا يتوقف عند تعبئة جماهير الشعب لممارسة الضغط على السلطة القائمة، ولا ينتهي بقبول الأخيرة للتعددية وإجراء تحولات مؤسساتية فيما يخص الانتخابات ومجالس التمثيل، فتحقيق الانتقال الديمقراطي يتطلب نضالا سياسيا مستمرا منها ذا طابع فكري أيديولوجي بالأساس يستهدف استنفار الطاقات المجتمعية لدعم المشروع الديمقراطي، وحتى يكون هناك نوع من الحيلولة دون انتكاسة هذه التجارب .

كما يجب التأكيد على دور العامل الخارجي ومواقف القوى الإقليمية من الانتقال الديمقراطي ودورها في حيثيات المراحل الانتقالية في الدول العربية، فهي نقطة أخرى لا يجب إغفالها من خلال التأكيد على التأثير البالغ لبلدان الخليج والولايات المتحدة في ذلك وسعيها إلى التأثير في الظروف الداخلية بما يحقق مصالحها الإستراتيجية. حيث اعتمد تدخل الفاعلين الإقليميين في ذلك على موارد مادية واسعة، وجهود داعمين محليين يعملون على تنفيذ الأجندات الإقليمية.

إذ يجب التأكيد مرة أخرى على أن مفهوم الانتقال الديمقراطي ليس خطوة مرحلية ولكنه عملية مستمرة ممتدة، ومن المهم خلال المراحل الانتقالية بناء أرضية مشتركة، والبحث عن عوامل الوحدة وبخاصة مع القوى الراضية للديمقراطية، فالتحول الناجح للديمقراطية يجب أن يكون مشروعا قوميا وهدفا مشتركا لكافة طوائف الشعب حتى توفر له الدعم وتمنحه الرسوخ، ومن ناحية أخرى إحداث تغيير ثوري للعادات والسلوكيات السياسية في المجتمع وإرساء ثقافة ديمقراطية تتسم بالإيجابية والمشاركة وقبول التعدد والاختلاف. كل ذلك لا يتم إلا إذا ركزت النخب السياسية التي تدير المرحلة الانتقالية على ثلاثة مواضيع أساسية، التوافق والحوار الوطني، الإصلاح المؤسسي وتحقيق العدالة الانتقالية.

والانتهاكات ضد المواطنين وما يتطلبه أيضا من تفعيل لآليات المحاسبة.

علاوة على ذلك يمكن أن تكون الإصلاحات الدستورية والقانونية وإصلاحات أجهزة الشرطة، التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ذات أهمية واضحة في عديد المجالات، مثل ملكية الأراضي، ضرائب الدخل، الإنصاف في الأجور، وتعيين القضاة وتولي المناصب، الترقية والانضباط، إجراءات الانتخابات استقلال وسائل الإعلام، حرية الحصول على المعلومات، تمويل الأحزاب السياسية والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية... مما يعني أن محاولة إصلاح البنى المؤسساتية لهيئة ما سينعكس على العديد من الهيئات الأخرى. (رضوان زيادة، 2011، 169)

مما يوضح لنا أهمية تفعيل الإصلاح المؤسسي أثناء المرحلة الانتقالية، إذ يعد بمثابة المكون الخاص بضمان عدم تكرار تجاوزات النظام السابق مستقبلا، ومكافحة الفساد والحيلولة دون تكرار التجاوزات الحقوقية والمالية والسياسية التي حدثت سابقا، ولاسيما في ظل تزايد الضغوط الدولية على الدول التي تمر بمراحل انتقالية، بل وأصبحت حتى المؤسسات المالية الدولية والمنظمات والجمعيات غير الحكومية والرأي العام العالمي تشكل مصادر ضغط قوية على الأنظمة السياسية من أجل دفعها نحو الإصلاح المؤسسي.

الخاتمة

نخلص إلى أنه توجد في كل مجتمع من المجتمعات نخبة أتاحت لها إمكانية الاضطلاع بأدوار رئيسية ومهمة في مختلف المجالات ونظرا لتعدد الرؤى والمقاربات في هذا الشأن؛ يطرح موضوع النخبة صعوبات مفاهيمية جمة. فيرتبط مفهوم النخبة Elite بتوزيع السلطة والقوة والنفوذ داخل المجتمع، وهي صاحبة الدور الكبير في قيام الدولة وتشكيل نظامها السياسي بل وفي تقرير مصير بقية النخب الأخرى، وهي القادرة على تشكيل الأحداث العامة في البلاد.

والمعروف في نظريات العلوم السياسية أن الشعوب تنتفض وتتصنع الثورات، أما النخب فهي التي تصنع

قائمة المراجع

ببليوغرافيا

- ارنت ليبهارت. (2006). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. بغداد: دار الفرات.
- اشتي فارس وآخرون. (2014). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، الجزائر، البحرين، سورية، الأردن (الإصدار 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- امل حمادة. (2008). الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة الى الدولة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- إيمان احمد رجب. (2011). المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية. مجلة السياسة الدولية ، 184.
- حنة ارندت. (2008). في الثورة. المنظمة العربية للترجمة: بيروت.
- دعاء الجهني. (2014). تحديات محلية: مؤتمر اشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج في المرحلة الانتقالية المصرية. تم الاسترداد من <http://bit.ly/2FFjUNO>
- رحال بوبريك. (ابريل، 2014). الاقليات الاثنية في زمن الانتقال الديمقراطي . تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات : <http://bit.ly/2HlijcW>
- رضوان زيادة. (2006). الديمقراطية التوافقية كمرحلة اولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي. المستقبل العربي .
- رضوان زيادة. (2011). كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية ، العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل. المجلة العربية للعلوم السياسية ، 30.
- سيف الدين مُجَّد عبد الفتاح. (2014). مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الادارة والارادة. تم الاسترداد من <http://bit.ly/2FEcR7S>
- شاكر الانباري. (2007). الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية.
- شيماء حطب وآخرون. (2012). الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد الغفار رشاد القصبي. (2006). التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الكتاب الثاني: الحراك السياسي وادارة الصراع. القاهرة.
- عبد الله ، حسن نادية. (سبتمبر ، 2011). هل نحن في حاجة الى الديمقراطية التوافقية في المرحلة الانتقالية للتحول نحو الديمقراطية والدولة المدنية. تم الاسترداد من الحوار المتمدن: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=273747>
- عبد الله التركماني. (2013). اقوم المسالك لنجاح الانتقال الديمقراطي في تونس . المستقبل اللبنانية .
- عزمي بشارة. (2014). نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- فؤاد الصلاحي وآخرون. (2009). لماذا انتقل الآخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب؟ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- لكريني ادريس. (2014). النخبة السياسية وازمة الاصلاح في الوطن العربي. تم الاسترداد من الحوار المتمدن: <http://bit.ly/2p2pZti>
- متروك بن هابس الفالح. (القاهرة). نظريات العنف والثورة. 1999: مركز البحوث والدراسات السياسية.
- مُجَّد صفار. (2011). ادارة مرحلة مابعد الثورة ، حالة مصر. مجلة السياسة الدولية ، 184.
- مُجَّد محي الدين. (2011). تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما . برنامج الامم المتحدة الانمائي.
- مُجَّد نصر عارف. (2002). ابستمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي-النظرية-المنهج) . بيروت.
- مصطفى النشار. (1999). تطور الفكر السياسي من صولون حتى ابن خلدون. القاهرة: دار قباء.
- نوفل احمد سعيد وآخرون. (2012). ادارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات العربية. الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط.
- نيفين مُجَّد توفيق. (2014). المرحلة الانتقالية بين مطالب الثورة واداء النظام . تم الاسترداد من المعهد المصري الديمقراطي: <http://bit.ly/2oVLfkW>
- هناء عبيد. (2011). عنف الثنائيات في مرحلة مابعد الثورات. مجلة السياسة الدولية ، 184.
- وائل جمال وآخرون. (2014). العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية. القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات.

باللغة الأجنبية

- D Lasswell , daniel, lerner Harold. (2010). political elite in a democracy . transaction publishers.
- karl popper : <http://bit.ly/2p00XM7>. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من :
- L, Munck Gerardo). april 1994. (Democratic, transition in comparative prespective . comparative politics. 362 ,
- scott mainwaring . (1989). transition to democracy and democratic consolidation, theoretical and comparative issue . kellogg institute.